الهدف ١٠: الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية ١٠-٧: تيسير الهجرة وتنقّل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتّسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

المؤشّر ١٠-٧-٢ : عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متّسمة بحسن الإدارة.

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (DESA) بصفتهما وكالتين رعيتين. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بصفتها منظمة شريكة.

مفاهيم وتعاريف

التعريف:

يهدف مؤشّر أهداف التنمية المستدامة ١٠-٧-٢ إلى وصف حالة السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة وكيفية تغيّر هذه السياسات مع مرور الوقت. وتفيد المعلومات المُجمعة لهذه الغاية في تحديد التقدّم المحرز صوب تنفيذ الغاية١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه، كشف أوجه القصور التي تشوب هذا التقدّم. ويتيح ذلك إرساء قاعدة أدلّة لوضع توصيات قابلة للتطبيق تُسهم في تحقيق الهدف. كما يُستخدم هذا المؤشّر في الاستعراضات المواضيعية المستقبلية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

يمثّل إطار حوكمة الهجرة MiGoF الذي اعتمدته المنظمة الدولية للهجرة ورحّب به 157 بلداً، الإطار المفاهيمي للمؤشر ١٠-٧-٢ (قرار مجلس المنظمة C/106/RES/1310). ويرتكز هذا على ثلاثة مبادئ وثلاثة أهداف (الشكل 1).

الشكل 1. مبادئ إطار حوكمة الهجرة وأهدافه

***ترجمة الرسم البياني:**

مبادئ إطار حوكمة الهجرة وأهدافه	MiGoF Principles and objectives
الالتزام بالمعايير الدوليّة وكفالة حقوق المهاجرين	Adherence to international standards and fulfillment of migrants'rights
وضع سياسات باستخدام الأدلّة ومقاربة "الحكومة بأكملها"	Evidence and whole of-government approaches to migration governance
العمل مع الشركاء للتطرّق لقضايا الهجرة والقضايا ذات	Strong partnerships to support migration
النهوض برفاه المهاجرين والمجتمع الاجتماعي الاقتصادي	Socioeconomic well-being of migrants and society
التطرّق لأبعاد التنقلات البشرية في خلال الأزمات بطريقة فعّالة	Effective responses to the mobility dimensions of crises
ضمان أن تتمّ الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وحافظة للكرامة	Safe, orderly and dignified pathways of migration

تقترح المبادئ الثلاثة أعلاه الظروف المواتية لإدارة الهجرة بشكل جيّد من خلال خلق بيئة أكثر فعالية لتحسين النتائج إلى أقصى حدّ، الأمر الذي يجعل الهجرة مفيدةً للجميع. وتقدّم هذه المبادئ السُبُل التي تضمَن من خلالها البلدان متاحية متطلبّات حوكمة الهجرة النظامية.

إنّ الأهداف الثلاثة محدّدة ولا تتطلّب أيّ معاهدات أو قوانين أو ممارسات غير تلك القائمة أصلًا. وتكفل هذه الأهداف مجتمعة أن تُحكم الهجرة بطريقة متكاملة وشاملة، وأن تستجيب للحاجة إلى النظر في فئات متنقلة من الناس وتلبية احتياجاتهم إلى المساعدة في حالات الطوارئ، وبناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على التكيّف، فضلاً عن ضمان فرص الصحة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتمشياً مع إطار حوكمة الهجرة، تشمل المنهجية المقترحة للمؤشّر ١٠-٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة ستة مجالات للسياسة العامة، مع مقياس تكميلي واحد لكل من هذه المجالات (الجدول 1).

الجدول 1. المجالات والمقاييس التكميلية لمؤشّر أهداف التنمية المستدامة ١٠-٧-٢

	المجال	المقياس التكميلي
1-	حقوق المهاجرين	درجة المساواة في وصول المهاجرين جميعاً إلى الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل اللائق، والضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية
2-	سياسات تقوم على الأدلّة ومقاربة "الحكومة بأكملها"	مؤسسات، وأطر قانونية، وسياسات أو استراتيجيات، مخصّصة لإدارة الهجرة

3-	التعاون والشراكات	التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز التعاون وتشجيع إدماج الجهات المعنية في صياغة سياسة الهجرة ومشاركتهم فيها.
4-	الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	التدابير الحكومية الرامية إلى تعظيم الأثر الإنمائي الإيجابي للهجرة والنهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين
5-	أبعاد التنقّلات البشريّة خلال الأزمات	التدابير الحكومية الرامية إلى تقديم استجابات فعالة شاملة للاجئين وغيرهم من النازحين قسراً
6-	أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	التدابير الحكومية الرامية إلى التعامل مع الهجرة النظامية أو غير النظامية

لاستخلاص الجوانب الرئيسية لمجموعة سياسات الهجرة على الصعيد الوطني، واستخدام المؤشّر لتحديد الاختلافات عبر البلدان وعلى مر الزمن، تمّ وضع سؤال واحد يَسترشد بخمس فئات فرعية أو إجابات (الجدول 2) لكل من المجالات والمقاييس التكميلية المناظرة لها.

الجدول 2. الأسئلة والفئات الفرعية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٠-٧-٢

	السؤال	الفئات فرعية
المجال 1	هل توفّر الحكومة لغير المواطنين فرص متساوية في الوصول إلى الخدمات واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والحقوق التالية؟	أ. الرعاية الصحية الأساسية و/أو الطارئة ب. التعليم العام الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة د. الضمان الاجتماعي إمكانية اللجوء إلى القضاء

	السؤال	الفئات فرعية
المجال 2	هل استندت الحكومة إلى أيّ من المؤسسات أو السياسات أو الاستراتيجيات التالية لحوكمة الهجرة إلى داخل البلاد أو خارجها؟	أ. وكالة حكومية مخصّصة لتنفيذ السياسة الوطنية للهجرة ب. سياسة أو استراتيجية وطنية لتنظيم مسارات الهجرة النظامية، بما في ذلك هجرة اليد العاملة ج. سياسة أو استراتيجية وطنية لتعزيز إدماج المهاجرين أو إشراكهم د. آليات رسمية لضمان اعتماد سياسات هجرة مراعية لاعتبارات الجنسين هـ.آلية لضمان اعتماد سياسة هجرة تسترشد ببيانات مصنّفة على النحو ملائم
المجال 3	هل تتخّذ الحكومية أي من التدابير التالية لتعزيز التعاون بين الجهات المعنية وتشجيعهم على الإندماج والمشاركة في صياغة سياسة الهجرة؟	أ. آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات بشأن الهجرة ب. الاتفاقات الثنائية بشأن الهجرة، بما في ذلك هجرة اليد العاملة ج. اتفاقات إقليمية تيسّر التنقّل د. اتفاقات للتعاون مع البلدان الأخرى بشأن العودة والدخول مجدداً هـ. الآليات الرسمية لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ سياسة الهجرة
المجال 4	هل تتّخذ الحكومة أيّ من التدابير الرامية إلى تعظيم الأثر الإنمائي الإيجابي للهجرة والنهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين	أ. إجراء تقييمات دورية لمواءمة السياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة مع المتطلبات الفعلية والمتوقعة لسوق العمل. ب. تيسير قابلية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي ج. تيسير الاعتراف بالمهارات والمؤهلات المكتسبة في الخارج د. تيسير أو تعزيز تدفق التحويلات المالية هـ. تشجيع آليات التوظيف العادل والأخلاقي للعمال المهاجرين

	السؤال	الفئات فرعية
المجال 5	هل تتّخذ الحكومة أي من التدابير التالية لمعالجة قضية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً عبر الحدود الدولية؟	أ. نظام لاستقبال الأشخاص الذين أجبروا على الفرار عبر الحدود الدولية ومعالجة وضعهم وتحديده ب. خطط ملائمة لحالات الطوارئ للمجموعات السكانية النازحة لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمرافق الصحية والتعليم والرعاية الطبية ج. تدابير محدّدة لمساعدة المواطنين المقيمين في الخارج في البلدان التي تعاني أزمات أو حالات ما بعد الأزمات د. استراتيجية وطنية للحدّ من مخاطر الكوارث تتضمن أحكاماً محدّدة لمعالجة آثار النزوح الناجمة عن الكوارث هـ. إذن بالإقامة المؤقتة أو الحماية المؤقتة للنازحين قسراً عبر الحدود الدولية والذين لا يستطيعون العودة
المجال 6	هل تتّخذ الحكومة أي من التدابير التالية للتعامل مع الهجرة النظامية أو غير النظامية؟	أ. نظام لرصد تأشيرات الدخول المنتهية الصلاحية ب. التحقق من تراخيص دخول المهاجرين إلى بلدان المقصد قبل مغادرتهم ج. أحكام خاصة بالقاصرين غير المصحوبين بذويهم أو الأطفال المنفصلين عن ذويهم د. توفير المعلومات وحملات التوعية اللازمة بشأن الهجرة هـ. استراتيجيات رسمية للتصدّي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

الأساس المنطقي:

تهدف المنهجية المقترحة إلى وضع مؤشّر واضح وبسيط يستند إلى مصدر بيانات قائم بالفعل لاستخلاص معطيات مجدية وقابلة للتنفيذ وحسنة التوقيت عن الاتجاهات الرئيسية لسياسات الهجرة وما يشوبها من ثغرات، ما من شأنه تيسير الهجرة والتنقلات المنظمة والآمنة والمنتظمة والمسؤولة للأشخاص (الشكل 2). ويمكن استخدام المؤشّر المقترح كمقياس مركّب

لرصد تحقيق الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة، وكمقياس مكمّل للأطر الوطنية الأخرى المعتمدة لرصد الهجرة، بما فيها مؤشرات حوكمة الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة[1].

الشكل 2. نطاق المؤشّر المقترح ومحدوديته

المؤشّر ١٠-٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة

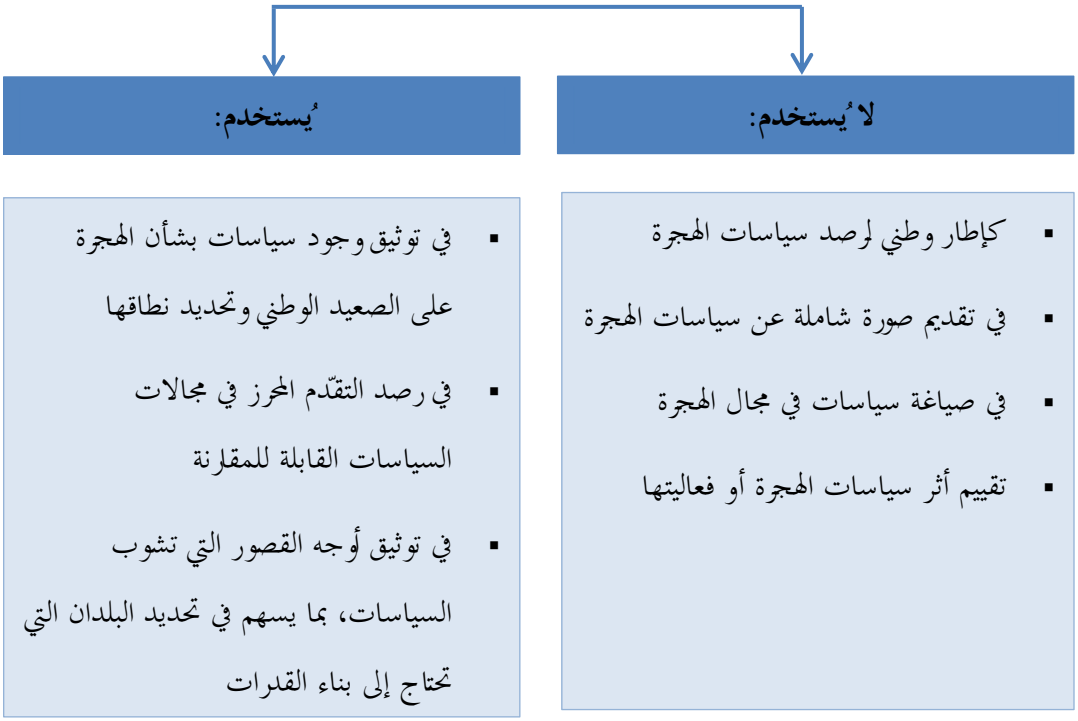

المفاهيم:

تغطّي الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة نطاقاً واسعاً، وقد أعطي تعريف دقيق لعدد كبير من المصطلحات المستخدمة لهذه الغاية، ولكن ليس كلّها. ويقدّم قاموس مصطلحات الهجرة الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة تعريفات للمفاهيم الرئيسية مثل الهجرة المنظمة والنظامية، ولكنه لا يورد تعريفات للمفاهيم أخرى مثل الهجرة الآمنة والمسؤولة[2]. ويشير هذا القاموس إلى مصطلح الهجرة المنظمة على أنها انتقال شخص من بلد إقامته المعتادة إلى دولة هو ليس من رعاياها، وهو في وضع قانوني يتماشى مع القوانين والأنظمة التي تحكم عمليات الخروج من بلد المنشأ، أو العبور من البلد المضيف، أو الدخول إليه. ويعرَّف النظام العادي بأنه "الهجرة التي تحصل من خلال القنوات المعترف والمسموح بها."

رغم أن قاموس الهجرة الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لا يتضمّن تعريفاً واضحاً عن "سياسات الهجرة التي تتّسم بحسن الإدارة"، فإن هذا المفهوم يرد من خلال الإشارة إلى مفاهيم إدارة الهجرة، وحوكمة الهجرة، وتيسير الهجرة. ويُقصد بإدارة

[1] للحصول على معلومات إضافية حول مؤشرات حوكمة الهجرة راجع: https://gmdac.iom.int/migration-governance-indicators.

[2] المنظمة الدولية للهجرة (2019). قاموس الهجرة. متوفر على الموقع:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf.

الهجرة اعتماد نَهجٍ مخطّط له في وضع السياسات والقيام بالاستجابات التشريعية والإدارية المناسبة للقضايا الأساسية المتعلّقة بالهجرة. وتُعرف حوكمة الهجرة على أنها منظومة من المؤسسات، والأطر القانونية، والآليات، والممارسات الرامية إلى تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين. ويشير مصطلح الهجرة الميسّرة إلى عملية تعزيز الهجرة النظامية أو تشجيعها، بسُبُل منها تبسيط عملية تقديم طلبات الحصول على التأشيرة.

التعليقات والقيود:

إن وضع مؤشّر مركّب ومتين، يغطّي نطاق واتّساع الغاية ١٠-٧ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يمثّل تحدّياً كبيراً. وبوصفهما الراعيين الشريكين للمؤشّر ١٠-٧-٢، يدرك كل من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بأن هذا المؤشر لم يصمّم أصلاً ليكون شاملاً، ولا يُتوقع منه ذلك (الشكل 2)، وهو ما يُبرز أهمية الاستعانة بالأدوات التكميلية الأخرى مثل مشروع مؤشرات إدارة حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة(1).

المنهجية

طريقة الحساب:

يشمل المؤشّر ما مجموعه 30 فئة فرعية قُسمت إلى 6 أسئلة أو مجالات. وتضم جميع الفئات الفرعية إجابات ثنائية بـ"نعم أو لا"، وتحمل الرمز "1" للإجابة بـ"نعم" و"0" للإجابة بـ"لا"، باستثناء الفئات الفرعية المشمولة ضمن المجال 1 حيث يمكن الاختيار بين ثلاثة إجابات: "نعم، وبمعزل عن وضع الهجرة" وتحمل الرمز "1"؛ "نعم، فقط للمهاجرين النظاميين" وتحمل الرمز "0.5"؛ "لا" وتحمل الرمز "0".

لكل من هذه المجالات، إن منهجية الحساب المستخدمة هي المتوسط غير المرجّح للقيم في كل الفئات الفرعية:

$$D_i = \frac{\sum_j s_{ji}}{\mathrm{n}} 100$$

حيث D_i يشير إلى قيمة المجال i؛ ويشير $\sum_j s_{ji}$ إلى مجموع القيم في كل الفئات الفرعية (المفهرسة بـj) ضمن المجال i؛ ويشير n إلى العدد الإجمالي للفئات الفرعية في المجال (n = 5). تُسجّل النتائج بالنسبة المئوية، وتتراوح القيم لكل مجال من صفر في المائة كحدٍ أدنى إلى 100 في المائة كحدٍ أقصى.

يُحتسب المؤشّر العام ١٠-٧-٢ لبلدٍ ما بحساب المتوسط غير المرجّح لقيم الفئات الفرعية الثلاثين المشمولة في المجالات الستة، بقيم تتراوح بين صفر و100 في المائة.

بعد ذلك، ولتيسير التفسير وتلخيص النتائج، تُصنّف المتوسطات المُستخلصة على الصعيد الوطني (للمؤشّر العام وحسب النطاق) على النحو التالي: تُصنَّف القيم التي تُسجّل نسبة أدنى من 40 في المائة على أنها "تتطلّب إحراز المزيد من

التقدّم"؛ و"تفي جزئياً بالمتطلبات" للقيم التي تتراوح بين 40 و80 في المائة، و"تفي بالمتطلبات" للقيم التي تتراوح بين 80 و100 في المائة؛ و"تفي تماماً بالمتطلبات" للقيم التي تُسجّل نسبة 100 في المائة.

التفصيل:

حُدّد ست مجالات للسياسة العامة هي :(i) حقوق المهاجرين؛ (ii) سياسات تقوم على الأدلّة ومقاربة "الحكومة بأكملها"؛ (iii) التعاون والشراكات (iv) الرفاه الاقتصادي والاجتماعي (v) أبعاد التنقّلات البشريّة خلال الأزمات و(vi) أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

لضمان إمكانية مقارنة المؤشر بين البلدان ومع مرور الوقت، تُمنح القيم المفقودة قيمة "0".

- على المستويين الإقليمي والعالمي

غير محتسبة

المجاميع الإقليمية:

من بين البلدان التي استجابت لوحدة الاستقصاء بشأن الهجرة الدولية، تُحسب المجاميع الإقليمية والعالمية وتُبلَّغ على أنها نسبة البلدان في المنطقة المعنية (أو على الصعيد العالمي) التي "تتطلّب إحراز المزيد من التقدّم" أو "تفي جزئياً بالمتطلبات" أو "تفي تماماً بالمتطلبات" لتحقيق الغاية ١٠-٧ كما يوضحه ويقيسه المؤشّر ١٠-٧-٢. ويمكن تقديم المجاميع الإقليمية والعالمية للمؤشّر العام ولكل من المجالات المدروسة.

مصادر التباين:

لا يُفترض حدوث أيّ تباين، إذ تُجمع البيانات مباشرةً من المصادر الحكومية المعنية، من خلال استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية.

- المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:يتضمن الاستقصاء إرشادات وتعاريف وتعليمات. وتبقى كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متاحة للرد على الاستفسارات الواردة من البلدان المشاركة وتقديم إيضاحات إضافية. فضلاً عن ذلك، حددت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهات تنسيق أو مكاتب وطنية للمساعدة في إجراء الاستقصاء على الصعيد الوطني. ولتيسير الردود

وتلبية طلبات الحصول على مواد بلغات مختلفة، تُرجم الاستقصاء إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية).

- لا توصيات ومبادئ توجيهية دولية جديدة. كما ورد في الفقرات السابقة، تستند المنهجية إلى قرار صادر عن مجلس المنظمة الدولية للهجرة بشأن إطار حوكمة الهجرة، وآلية لجمع البيانات قائمة بالفعل تستند إلى الاستقصاء المنفذّ بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ضمان الجودة:

- تتولّى الجهات الحكومية المستجيبة مباشرةً تقديم الإجابات الواردة على الاستقصاء والتحقّق من صحتها. وتجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب الاقتضاء، فحصاً أولياً للتحقق من الاتساق، مع الحرص على إبراز أوجه التناقض إلى النظراء الوطنيين تمهيداً لمعالجتها.
- يستند المؤشّر مباشرةً إلى إجابات كل من البلدان المشاركة على أسئلة الاستقصاء، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى مشاورات إضافية مع البلدان المعنية بشأن البيانات الوطنية التي تُزوّد قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

مصادر البيانات

الوصف:

يمثّل استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية المصدر الرئيسي للبيانات. اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 1838 (الدورة 17) المؤرَّخ في 13 كانون الأول/ديسمبر 1963 هذا الاستقصاء، وهو يُستخدم منذ العام 1963 لإجراء مسوح بشأن السياسات السكانية العالمية، بما في ذلك تلك المعنية بالهجرة الدولية. يتضمن في معظمه أسئلة متعدّدة الخيارات، وينقسم الاستقصاء الثاني عشر إلى ثلاث وحدات مواضيعية. تُعنى الوحدة الأولى بشيخوخة السكان والتحضّر، فيما تتناول الوحدة الثانية قضايا الخصوبة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتتطرق الوحدة الثالثة إلى مسألة الهجرة الدولية. وقد تمّ تحديث هذه الوحدة الثالثة بما يتيح إدراج الأسئلة الأساسية لمجالات سياسات الهجرة الستة المذكورة أعلاه.

جمع البيانات:

يُنجز الاستقصاء بالنيابة عن الأمين العام، ويرسل إلى جميع البعثات الدائمة في نيويورك: 193 دولة عضواً، ودولتان مراقبتان، ودولتان غير عضوتين. وجرياً على الممارسة السابقة، تعيد البعثات الدائمة توجيه الوحدات المواضيعية الثلاث من الاستقصاء إلى الوزارات التنفيذية أو الإدارات الحكومية المعنية المكلّفة بالإجابة على الأسئلة. ويمكن ملء وحدات الاستقصاء إما من خلال استبيان على الإنترنت أو استبيان قابل للتعبئة في شكل ملف PDF. بعدها، تُحال ردود البلدان مجدداً إلى

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لإجراء عملية تحقق أولية من الاتساق، تمهيداً لجمع أو إدخال البيانات في قاعدة بيانات السياسات السكانية في العالم. تُنشر نتائج الاستقصاء من خلال قاعدة البيانات التي تُحدّث كل سنتين.

وفي إطار التعاون بشأن مؤشّر أهداف التنمية المستدامة ١٠-٧-٢، تساهم المنظمة الدولية للهجرة في جمع الإجابات القطرية على الوحدة الثالثة، من خلال المتابعة مع النظراء في كل من البلدان المعنية أو النظراء الإقليميين. كما ساهمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها منظمة شريكة لهذا المؤشّر، في دعم هذه الجهود في بلدانها الأعضاء. وقد أثمر هذا التعاون ارتفاعاً في معدّلات الاستجابة من البلدان وتحسين نوعية البيانات.

ومن المقرّر أن تُجمع البيانات كل سنتين، لضمان توافر قدر كافي من المعلومات لرصد التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف. كما يتيح ذلك جمع البيانات المرجعية اللازمة مرتين في كل دورة من دورات مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة التي تمتد على 4 سنوات.

ومن المتوقع أن يتمّ إدخال أيّ تعديلات على التصنيفات الموحدة.

توافُر البيانات

الوصف:

دُعي ثلاثون بلداً إلى المشاركة في تجربة للمنهجية المقترحة للمؤشر ١٠-٧-٢؛ ستة من كل لجنة من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وقد استجابت عشرة بلدان لهذه التجربة: جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسويد، وفنلندا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وليسوتو، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، واليمن. وترد نتائج هذه التجربة في الملحق المعنوَن "دراسة بشأن إعداد المنهجية".

وحتى تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2019، قدمت 111 حكومة البيانات المطلوبة عن المؤشّر ١٠-٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة من خلال الوحدة الثالثة من الاستقصاء الثاني عشر، وهو ما يعادل 56 في المائة من مجموع البلدان على الصعيد العالمي. وتتفاوت تغطية المؤشّر حسب منطقة أهداف التنمية المستدامة. في ما يتعلّق بالتغطية على صعيد البلدان، تمكنّت أربع مناطق (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أوروبا وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا، وشمال أفريقيا وغرب آسيا) من توفير بيانات بشأن 50 في المائة أو أكثر من البلدان. وبالنسبة إلى التغطية السكانية، فإن خمس مناطق (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) تستوفي نسبة 50 في المائة من المعايير. وفي وسط وجنوب آسيا، تقلّ التغطية على صعيد البلدان والتغطية السكانية عن نسبة 50 في المائة.

الجدول 3. تغطية الوحدة الثالثة من الاستقصاء

منطقة أهداف التنمية المستدامة	عدد البلدان التي قدمت بيانات	التغطية على صعيد البلدان	التغطية السكانية	مجموع عدد البلدان حسب المنطقة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	33	% 69	% 76	48
شمال أفريقيا وغرب آسيا	12	% 50	% 40	24
وسط وجنوب آسيا	5	% 36	% 12	14
شرق وجنوب شرق آسيا	7	% 44	% 81	16
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	14	% 42	% 83	33
أوقيانوسيا	9	% 56	% 99	16
أوروبا وأمريكا الشمالية	31	% 67	% 62	46
على صعيد العالم	111	% 56	% 57	197

السلاسل الزمنية:

وفي الوقت الحاضر، لم تُحدّد سلاسل زمنية تاريخية لهذا المؤشّر.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

منذ العام 2018، يتمّ استقاء البيانات وجمعها كل سنتين.

نشر البيانات:

الربع الأخير من العام 2019.

الجهات المزوّدة للبيانات

حكومات 193 دولة عضواً، ودولتان مراقبتان، ودولتان غير عضوتين.

آخر تحديث: أيلول/سبتمبر 2019

الجهات المجمعة للبيانات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المراجع

URL:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة:

http://www.un.org/en/development/desa/population/index.shtml

المنظمة الدولية للهجرة: https://www.iom.int/

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: http://www.oecd.org/migration/

المراجع:

- إطار حوكمة الهجرة:

  www.iom.int/sites/default/files/about-iom/migof_brochure_a4_en.pdf//
- استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية:

  https://esa.un.org/PopPolicy/Inquiry.aspx

مؤشرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

يكمل المؤشّر ١٠-٧-٢ العديد من مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة المتّصلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- المؤشّر 8.8.1: "التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم"؛
- المؤشّر 8.8.2: "مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين"؛
- المؤشّر ١٠-١-٧: "تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد"؛
- المؤشّر c.1.10: "تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة"؛

كما أن المؤشر ١٠-٧-٢ مكمّل للأطر الوطنية الأخرى لرصد الهجرة، بما في ذلك مؤشرات حوكمة الهجرة التي اعتمدها المنظمة الدولية للهجرة، ودخلت مرحلتها الثالثة في العام 2018. وتمثّل مؤشّرات حوكمة الهجرة إطاراً مرجعياً للسياسات، كما تطرح أفكاراً بشأن أدوات السياسة العامة التي تتيح للبلدان تعزيز سُبُل حوكمة الهجرة. تشمل هذه المؤشرات ما يناهز 90 سؤالاً حول السياسات الوطنية للبلدان في مجال الهجرة، يندرجون في إطار نفس المجالات الستة التي يغطيها المؤشّر ١٠-٧-٢.